إطار مقترح لنظام الضريبة البيئية بهدف تقليل التلوث البيئي والمساهمة في التنمية المستدامة
دراسة تطبيقية على قطاع الصناعة

محمد ياسر كمال دياب[١]– محمد عبد العزيز خليفة[٢]– تامر عبد المنعم راضي[٢]
عائشة محمد أبو لبن[٣]
١) طالب دراسات عليا بكلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٣) الإدارة المركزية للسجل والموافقات الصناعية، الهيئة العامة للتنمية الصناعية

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على أهمية تطبيق نظام الضريبة البيئية في تقليل التلوث البيئي الناتج عن الأنشطة الصناعية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن تحديد الفوائد البيئية والاقتصادية المتحققة من تطبيق نظام الضريبة البيئية على المجتمع، ووضع إطار مقترح لتطبيق نظام الضريبة البيئية بهدف تقليل التلوث البيئي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. ولتحقيق أهداف البحث، تم تصميم استمارة استبيان تم توزيعها على عدد عينة قوامها (٥٠) مفردة من الأساتذة والأكاديميين المتخصصين في مجال محاسبة الضرائب البيئية بجامعات (عين شمس، القاهرة، حلوان)، وكذلك (٧٥) مفردة من المسئولين بالشركات الصناعية. ولقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي لإتمام الدراسة، والاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار صحة الفرضيات والإجابة على تساؤلات الدراسة.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى: وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية بنسبة (٩٨,٧%)، عند مستوى معنوية (٠,٠٥). كذلك وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق الضريبة البيئية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وزيادة الأعباء الضريبية على الشركات الصناعية بنسبة (٠,٩٧٢) عند مستوى معنوية (٠,٠٠١).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

فى ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج خلُصت الدراسة لعدة توصيات أهمها: ضرورة تنظيم تشريع ضريبي بيئي يضمن فرض ضريبة بيئية على المصانع والشركات الصناعية الملوثة للبيئة والتي لا تلتزم بالمعايير والاشتراطات البيئية. كذلك إلزام المصانع والشركات الصناعية بالالتزام بالقواعد الأساسية للمحافظة علي البيئة، وفي مقدمتها إنشاء وحدات معالجة النفايات الصناعية.
الكلمات المفتاحية: الضريبة البيئية، التلوث البيئي، التنمية المستدامة، الشركات الصناعية.

المقدمة

يُعد النظام الضريبي لكل دولة جزء من مقوماتها السيادية والاقتصادية بل أداة مهمة في تحقيق برامج التنمية، فالنظام الضريبي احد أهم الأنظمة في الدول المتقدمة ولكل نظام مقومات خاصة به، والضريبة بمعناها العام تمثل مبلغ من المال تقطعه السلطة للقيام بوظائفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولتغطية النفقات الحكومية وذلك لتحقيق أهداف المجتمع والتي تتم موجب تشريعات وتعليمات والهدف من فرض الضرائب ليس توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة فحسب بل وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية. (مبروك، ٢٠١١، ص٨)

وفي ظل التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والحاجة إلى الزيادة الإنتاجية بقصد تلبية احتياجات السوق من السلع والخدمات، ومع ظهور أفكار التنمية المستدامة الرامية إلى استخدام الموارد الطبيعية لتلبية الأجيال الحاضرة مع ضمان نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد، ظهرت المشكلات البيئية الناتجة عن انبعاثات التلوث الصناعي للأنشطة الصناعية ومخلفاتها الصلبة.

ومن هنا كان لا بد وجود حلول إلزامية عن طريق القوانين والتشريعات البيئية، يتم تطبيقها كوسيلة للحد من الآثار البيئية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛ إذ تعد

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الضرائب البيئية وسيلة من وسائل تدخل الدولة لحماية البيئة والمحافظة عليها من خلال التأثير على توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية.

وقد تزايد اهتمام الدول بالضرائب البيئية منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، حيث اعتبرها الاقتصاديون محور الأساليب الاقتصادية وأكثرها كفاءة في مواجهة التلوث وأساس استخدامها في هذا المجال المبدأ القائل: الملوث يدفع، حيث تفرض الضريبة البيئية على الملوثين الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة أو استخداماتهم لتقنيات إنتاجية مضرة بالبيئة، وتُعتبر الضرائب والرسوم البيئية من الأدوات الاقتصادية، التي تستخدمها الدول لحماية البيئة من التلوث بمختلف أشكاله، لما تمارسه معظم المؤسسات الاقتصادية من مخالفات بيئية ناتجة إلى أنشطتها الصناعية تؤدى إلى تدهور حالة البيئة وتزيد من نسب التلوث البيئي وتهدر كافة الجهود الرامية للتنمية المستدامة دون مراعاة الجوانب البيئية أثناء مزاولة أنشطتها حيث لا تهتم بحماية البيئة بقدر اهتمامها بتحقيق الربحية.

وبالرغم من تطبيق الضريبة البيئية في أغلب دول العالم لضبط الأداء البيئي وإلزام الشركات والمؤسسات الاقتصادية بتحمل مسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئية إلا أن نظام الضرائب المصري لا يشمل تضمين هذا النوع من الضرائب دون مبرر، في حين أن غالبية الدول المتقدمة والنامية تقوم بتطبيق نظام الضريبة البيئية كأداة لردع الملوثين للبيئة، والحد من التلوث البيئي الناتج عن النشطة الملوثة للبيئة، وخاصة الأنشطة الصناعية والتجارية المختلفة.

ومن هذا المنطلق تسلط الدراسة الحالية الضوء على أهمية تضمين الضرائب البيئية ضمن السياسات الضريبية المتبعة داخل الدولة والتعرف على مدى مساهمتها من إجراءات عقابية وغرامات مالية ضمن مجموعة من القواعد التي تحد من التلوث البيئي وتحافظ على

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الموارد الطبيعية وضمان بيئة صحية للمواطنين فضلا عن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث

تُعانى مصر من مشكلة التلوث البيئي وزيادة نسب التلوث وكثرة المخلفات الصلبة الناتجة عن الأنشطة الصناعية المختلفة بسبب عدم اهتمام أصحاب الشركات والمصانع بأهمية الحفاظ على البيئة وعدم تحملهم الآثار الناتجة عن تلويثهم للبيئة، فضلاً عن عدم قدرة الحكومة على التغلب على المشكلات البيئية، الأمر الذي يعيق الجهود المبذولة لتنفيذ خطة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة والتي بدأت مصر أولى خطواتها وتستهدف تحقيقها كاملاً مطلع عام ٢٠٣٠.

وتضم محافظة القاهرة الكبرى ٥٢ % من عدد المصانع على مستوى الجمهورية وتتركز معظم الصناعات بمنطقتي حلوان وشبرا الخيمة، وتشمل الصناعات بالقاهرة الكبرى: صناعات الحديد والصلب، والنسيج والسيارات، والاسمنت، والكيماويات، وتكرير البترول، والسماد، والطوب، والحراريات، والصناعات الغذائية، والصناعات المعدنية ، ويقدر عدد المصانع المسجلة بالقاهرة الكبرى ١٣٦٠٨ منشأة منها ١٣٠٨٤ منشأه صغيرة، ومتوسطة، وحوالي ٥٢٤ منشأة كبرى استثماراتها ٢٠ مليون فأكثر. (وزارة البيئة، ٢٠١٨، ص٣٩)

وتُخلف تلك المصانع العديد من مصادر التلوث الصناعي منها التي تعتبر من أهم مصادر التلوث لما ينتج عنها من انبعاثات ملوثة للبيئة، وتُشير الدراسات إلي أن الإنبعاثات الناتجة عن المصانع تساهم بدرجة كبيرة في ازدياد تركيزات العديد من الملوثات بالقاهرة الكبرى وعلى رأسها الجسيمات الصدرية ، كما تتفاعل بعض الملوثات مع بعضها في الهواء الجوي مما يؤدي إلي ازدياد معدلات التلوث.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود نظام للضريبة البيئية ضمن السياسات الضريبية التي تتبعها مصلحة الضرائب المصرية، وهو ما أدى لتفاقم مشكلة التلوث الصناعي وزيادة نسب المخلفات المستخرجة، وتقاعس المؤسسات الاقتصادية والشركات والمصانع الإنتاجية بمختلف أشكالها عن تحمل مسئوليتها تجاه المجتمع بحماية البيئة؛ حيث اقتصر اهتمامها فقط على تحقيق الأرباح دون النظر لمسئوليتها الاجتماعية في الحفاظ على البيئة المحيطة بها، بسبب عدم وجود نظام ضريبي رادع يجبر الملوثين على تحمل قيمة تلويثهم للبيئة، والمشاركة في حماية البيئة والموارد الطبيعية؛ حيث يُمكن نظام الضريبة البيئية للدولة من ردع الملوثين للبيئة والمساهمة في تقليل نسبة التلوث البيئي وتحقيق التنمية البيئية المستدامة، فضلاً عن إمكانية الاستفادة الاقتصادية من تلك الضريبة في تحقيق البُعد البيئي المستدام والإنفاق على تكاليف المشروعات البيئية التنموية مثل (مشروعات الصرف الصحي – إعادة تطوير المناطق العشوائية – مشاريع الحد من التلوث البيئي – مشروعات البنية التحتية – تحسين بيئة المجتمع المصري – مشروعات إعادة التدوير).

أسئلة البحث

يحاول البحث الإجابة على السؤال الرئيس التالي: "ما أهمية تطبيق نظام الضريبة البيئية في تقليل التلوث البيئي والمساهمة في التنمية المستدامة بالقطاع الصناعي؟"، ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

١-ما أهمية تطبيق نظام الضريبة البيئية في تقليل التلوث البيئي الناتج عن الأنشطة الصناعية؟

٢- ما هي أنواع وعوامل التلوث البيئي الناتجة عن الأنشطة الصناعية المختلفة؟

٣-ما العلاقة الارتباطية بين تطبيق نظام الضريبة البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة؟

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٤-ما العلاقة الارتباطية لتأثير تطبيق نظام الضريبة البيئية على زيادة الأعباء الضريبية على الشركات الصناعية؟

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١-التعرف على أهمية تطبيق نظام الضريبة البيئية في تقليل التلوث البيئي الناتج عن الأنشطة الصناعية.

٢-تحديد العلاقة الارتباطية بين تطبيق نظام الضريبة البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة.

٣-تحديد العلاقة الارتباطية لتأثير تطبيق نظام الضريبة البيئية على زيادة الأعباء الضريبية على الشركات الصناعية.

٤-وضع إطار مقترح لتطبيق لنظام الضريبة البيئية بهدف تقليل التلوث البيئي والمساهمة في التنمية المستدامة في القطاع الصناعي.

فروض البحث

في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة فروض الدراسة علي النحو التالي:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين نظام الضريبة البيئية وتقليل التلوث البيئي (الحد من التلوث البيئي – تقليل التلوث الصناعي – تحسين الأداء البيئي الصناعي).

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة (دعم المشروعات التنموية – تحقيق البُعد البيئي – الحفاظ على الموارد الطبيعية).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وزيادة الأعباء الضريبية على الشركات الصناعية.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في جانبين هما الجانب العلمي والجانب العملي كما يلي:

الأهمية العلمية: تهتم الدراسة بوضع إطار مقترح لأهمية تطبيق نظام للضريبة البيئية، كأحد أدوات السياسة المالية للتوصل إلى حلول عملية لتقليل نسبة التلوث البيئي والحد منها.

الأهمية التطبيقية: تستمد الدراسة أهميتها التطبيقية من خلال وضع إطار لفاعلية وأهمية تطبيق نظام للضريبة البيئية، لرسم وإعداد السياسات البيئية لمواجهة زيادة التلوث والحد من آثاره السلبية.

دراسات سابقة

دراسة (Salina, Mehic: 2017): تناولت الدراسة "تأثير الضرائب البيئية على الأداء التنافسي للصناعات كثيفة التلوث بين الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية". وهدفت الدراسة إلى التعرف على أوجه القصور في نشر مفهوم الضريبة البيئية، وقياس التأثيرات البيئية على الاقتصاد والصناعات التحويلية الملوثة للبيئة، ومعرفة حجم التكاليف الناتجة عن التلوث البيئي. وأثبتت نتائج الدراسة أن هناك قصور في نشر مفاهيم الضريبة البيئية وتأثيرها في تحسين الأداء البيئي، كما تبين أن هناك تأثير للضريبة البيئية على الأداء التنافسي للصناعات التحويلية؛ حيث أن كل مؤسسة تسعى لخفض ملوثاتها البيئية لجذب المستهلكين.

دراسة (Alex, Frank: 2018): تناولت الدراسة "ظهور الضرائب البيئية في غانا – تحليل عام". وهدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع الضرائب البيئية، ومدى مساهمتها في الحد من التلوث البيئي، وكذلك زيادة الإيرادات العامة. وأثبتت نتائج الدراسة أن النظام الضريبي

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الخاص بالضرائب البيئية لا يحقق تحسن في الأداء البيئي والحد من الملوثات، كما تبين أن الضرائب البيئية تساهم في خفض المشكلات البيئية، ويرجع ذلك لاستخدام إيراداتها في المشروعات البيئية.

دراسة مندور، وآخرون (٢٠١٨): تناولت الدراسة "استخدام الضريبة البيئية في الحد من الملوثات الناتجة عن عوادم السيارات في مصر – دراسة ميدانية". وهدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين الضريبة البيئية كأحد الأدوات المالية وبين الحد من الملوثات البيئية لعوادم السيارات، فضلاً عن محاولة التوصل إلى نموذج مقترح لتطبيق الضريبة البيئية بما يخدم الاقتصاد القومي. وأثبتت نتائج الدراسة أن هناك مشكلات تعوق تطبيق الضريبة البيئية تتمثل في القصور في خبرات وكفاءة العاملين بالأجهزة القائمة على تنفيذ الإجراءات والقوانين والقصور في التشريعات البيئية وعدم فاعلية الإجراءات والقوانين البيئية، كما أن هناك مشاكل أخرى من تطبيق الضريبية البيئية مثل حديد وعاء الضريبة.

دراسة (Anikó, Andrea: 2019): تناولت الدراسة "أهمية الضرائب البيئية المستخدمة في التخفيف من الآثار البيئية الضارة للنقل البرى. وهدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع التلوث البيئي داخل الدول المشتركة في التعاون والتنمية الاقتصادية بأوروبا، والتعرف على أنواع الضرائب المستخدمة في الدول المبحوثة، كذلك التعرف على مدى مساهمة الضرائب البيئية في خفض التلوث البيئي. وأثبتت نتائج الدراسة أن الدول المبحوثة تُطبق (٣٧٥) نوع من أنواع الضريبة البيئية، وحوالي (٢٥٠) رسم للتلوث البيئي، وذلك للحد من التلوث البيئي، كما أن الضرائب البيئية تساهم في خفض مستوى التلوث البيئي.

دراسة طوبار (٢٠١٩): تناولت الدراسة "دور النظام الضريبي البيئي في الحد من تكاليف التلوث – مدخل مقترح". وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء علي أوجه القصور في المحاسبة الضريبية، وتفعيل دور التشريعات البيئية للحد من التلوث الناتج عنها، كذلك إبراز الدور الذي

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

تلعبه الضرائب والرسوم البيئية في إشراك الشركات الصناعية المصرية لتحقيق البعد البيئي. وأثبتت نتائج الدراسة أن فرض ضريبة علي التلوث البيئي حافزاً حقيقياً لتحسين جودة البيئة، كم أن النظام الضريبي البيئي يلعب دوراً بارزاً في مكافحة التلوث من خلال تشجيع المتسبب في التلوث علي إيجاد الطرق المناسبة لمكافحة التلوث.

دراسة السعيد (٢٠٢٠): تناولت الدراسة "دور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. وهدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه الضرائب والرسوم البيئية لتوجيه أنشطة المؤسسات نحو الحفاظ على البيئة، وإبراز تفعيل دور الدولة في الحمية البيئية بفرض الرسوم البيئية، كذلك التعرف على دور الضرائب البيئية في تفعيل إرساء البُعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية. وأثبتت نتائج الدراسة أن الضرائب والرسوم البيئية تُعتبر من الأدوات الهامة في تنفيذ سياسات الدولة، كما تبين أن هناك دور هام للضرائب والرسوم الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، كما أظهرت الدراسة أن هناك تفاعل جزئي للمؤسسات الاقتصادية في حماية البيئة من التلوث.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

أولاً: أوجه الاتفاق:

- تُعد الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور الضريبة البيئية في الحد من التلوث.
- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي تناولت أهمية وأهداف الضريبة البيئية في الحد من التلوث البيئي.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الهدف؛ حيث تهدف إلى وضع إطار مقترح لتطبيق نظام الضريبة البيئية لتقليل التلوث البيئي الناتج عن الأنشطة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الصناعية ومعرفة الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية منه، فضلاً عن تحديد أنواع وعوامل التلوث البيئي الناتجة عن الأنشطة الصناعية المختلفة، وكذا أهمية نظام الضريبة البيئية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الأهمية؛ حيث ترجع أهمية الدراسة الحالية في أنها تبحث في مدى العلاقة الارتباطية بين نظام الضريبة البيئية، وتحسين الأداء البيئي لتقليل التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية المختلفة بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

الإطار النظري

أولاً: مفهوم التلوث البيئي: يُعتبر التلوث ظاهرةً عالميةً واسعة الانتشار، وتعني إلحاق الأذى بالبيئة وعناصرها ومواردها من خلال مجموعةٍ من الملوّثات، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال واعتلال الطبيعة بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر بكل مكوّناتها من أرضٍ، وماءٍ، وهواءٍ، ونباتاتٍ، وحيوانات، ويُعرف التلوث البيئي بأنه عبارة عن "إحداث تغير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الإنسان وأنشطته اليومية، مما يؤدي إلى ظهور بعض المواد التي لا تتلاءم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي ويؤدي إلى اختلاله". (الأنصاري، ٢٠٠٩، ص١)

التلوث الصناعي: يُعتبر التلوث الصناعي من أبرز النشاطات البشرية التي لها إفرازات وتأثيرات بيئية مختلفة، ولكن ينتج عن النشاط الصناع مشكلات عدة لعل من أهمها التلوث الصناعي للبيئة، وهى من أهم المشكلات البيئية التي تواجهها الدول في هذا القرن. ويُعرف (Koller, 2004) التلوث الصناعي بأنه "التغييرات غير ملائمة للوسط الطبيعي، نتيجة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

للنشاطات الإنسانية، وله آثار مباشرة وغير مباشرة على الكائنات الحية، وتنتقل إلى الإنسان مباشرة أو غير مباشرة بواسطة المصادر الزراعية، عن طريق الماء أو مواد بيولوجية أخرى".

أسباب التلوث الصناعي: حدد (مؤمن، ٢٠٢٠، ص٢٠) بعض الأسباب التي تؤدى لحدوث التلوث الصناعي منها:

١- عدم وجود سياسات للسيطرة على التلوث: سمح الافتقار إلى السياسات الفعالة وقوة التنفيذ الضعيفة للعديد من الصناعات بتجاوز القوانين.

٢- النمو الصناعي غير المخطط له: في معظم البلدات الصناعية حدث نمو غير مخطط له؛ حيث قامت هذه الشركات بخرق القواعد والمعايير وتلوث البيئة بكافة أشكالها.

٣- استخدام التقنيات القديمة: لا تزال معظم الصناعات تعتمد على التقنيات القديمة؛ لإنتاج منتجات تولد كمية كبيرة من النفايات، لتجنب ارتفاع التكاليف.

٤- وجود عدد كبير من الصناعات الصغيرة: كثيرًا من الصناعات الصغيرة والمصانع التي لا تملك رأس مال كاف وتعتمد على المنح الحكومية لإدارة أعمالها اليومية غالبًا ما تهرب من اللوائح البيئية وتطلق عددًا كبيرًا من الغازات السامة في الغلاف الجوي.

٥- التخلص من النفايات غير الفعالة: غالبًا ما يحدث التلوث بشكل مباشر بسبب عدم الكفاءة في التخلص من النفايات، التعرض طويل الأمد للهواء والماء الملوثين يسبب مشاكل صحية مزمنة مما يجعل مشكلة التلوث الصناعي شديدة.

استخدام الموارد الطبيعية: المواد الخام ضرورية للصناعات والتي تتطلب في كثير من الأحيان سحب عناصر تحت الأرض، أحد أكثر أشكال الرشح شيوعًا من الموارد الطبيعية هو التكسير من أجل النفط، عندما تقوم الصناعات باستخراج المعادن تتسبب العملية في تلوث التربة وتتسبب أيضًا في تسرب النفط وانسكاباته التي تكون ضارة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

أسباب التلوث البيئي في جمهورية مصر العربية: يرجع تلوث البيئة إلى عدة عوامل متداخلة عديدة نذكر منها على سبيل المثال:

١- النمو الضخم في الصناعات التعدينية والصناعات التحويلية وما صاحب ذلك من تزايد كمية المخلفات الصناعية والأدخنة المتصاعدة من المصانع.

٢- التوسع في استخدام مصادر الطاقة الملوثة للبيئة في كافة نواحي الحياة مثل التدفئة والأغراض المنزلية والخدمات العامة (مياه – كهرباء – صرف صحي) والمصانع والمناجم ووسائل النقل البرى والبحري والجوى، إلى جانب الأغراض الزراعية في محطات الري والصرف وآلات الزراعة الحديثة.

٣- التوسع في تطبيق أساليب الزراعة العلمية الحديثة والإفراط في استخدام الكيماويات الزراعية (مبيدات – أسمدة معدنية – أسمدة ورقية).

٤- تعرض العاملين في بيئات العمل المختلفة للعديد من الملوثات الضارة بالصحة العامة.

٥- التوسع في إنشاء المفاعلات الذرية بدون الإعداد المسبق لحماية البيئة في هذه المناطق. (حواش، ٢٠٠٨: ص٩١)

ثانياً: مفهوم النظام الضريبي: (Taxes System) يُعد النظام لكل دولة جزء من مقوماتها السيادية والاقتصادية، بل أداة مهمة في تحقيق برامج تنمية النظام الضريبي أحد أهم الأنظمة في الدول المتقدمة، ولكل نظام مقومات خاصة به، والضريبة معناها العام تمثل مبلغ من المال تقتطعه السلطة وتجبر الدولة فرضها أو من تخولهم من المكلفين لتحصيلها للدولة للقيام بوظائفها الاقتصادية والسياسة الاجتماعية، ولتغطية النفقات الحكومية، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع، والتي تتم fموجب تشريعات.

مفهوم الضريبة البيئية: أول من عرف الضرائب البيئية كان الاقتصادي Pigou Cecil " Arthur" عام ١٩٥٩ والذي اقترح ضريبة كوسيلة مناسبة لمكافحة التلوث لتكون نوع من

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

أنواع الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية وتوفير حوافز شخصية للأفراد والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا. والضريبة البيئية (ضريبة التلوث) هي إحدى وسائل التدخل الحكومي لحماية البيئة وهي أحد عناصر الجباية البيئية التي تشتمل على الضرائب والرسوم البيئية التي تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الملوثين للبيئة. (حسن، ٢٠١٥: ص٣).

مبررات فرض الضرائب البيئية: حدد (Sonja, 2000: P.51) مبررات فرض الضرائب البيئية فيما يلي:

١-عدم تدهور الموارد الطبيعية: يقصد به تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، والتي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية.

٢-المحافظة على التنوع البيولوجي؛ الذي يقتضي من كل نشاط تجنب إلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي.

٣-الإعلام والمشاركة؛ الذي يقتضي لكل شخص أن يكون علي علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

٤-الحيطة بسبب تأخير التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة بالبيئة ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.

أنواع الضرائب البيئية: تعددت أنواع الضرائب البيئية وفقا من دولة لأخرى، ومن هذه الضرائب:

١-الضريبة على المنتجات: هي ضريبة قيمية أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي تهدف لتخفيض حجم الإنتاج، ومن ثم تخفيض إنتاجها أو نشاطها الملوث للبيئة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٢-ضريبة النفايات أو الانبعاثات: يفرض هذا النوع من الضرائب على مختلف النشاط الإنتاجية للوحدات الاقتصادية التي تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث، فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناجمة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة، ووفقا لهذه الضريبة يسعى المنتجون إلى تخفيض الانبعاثات من خلال مجموعة من الإجراءات كبعض التغييرات في نوعية المدخلات المستخدمة أو التحول إلى إنتاج منتجات أخرى اقل تلوثا، وبالتالي فأن جوهر استخدام هذا الشكل من الضريبة هو إعطاء الحرية للمنتج الملوث للبيئة في البحث واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة إلى مستويات مقبولة.

٣-ضريبة الكربون: وهي ضريبة قديمة جدا، وقد تم فرضها لأسباب مالية بحتة وتفرض على أنواع الوقود : البترول، الوقود النفطي، زيت الديزل، الكيروسين، الغاز البترولي السائل، الغاز الطبيعي، فحم الكوك، الفحم. (السعدى، ٢٠١٢: ص١٤٩).

أدوات (مكونات) الضرائب البيئية: تتكون أدوات ومكونات الضرائب البيئة مما يلي:

١-الضرائب البيئية: وهى إلزام الممول جبرا وبصفة نهائية ودون مقابل على دفع مبلغ مالي محدد لخزانة الدولة بقصد حماية البيئة.

٢-الرسوم البيئية: تقوم الدولة بتوفير خدمات خاصة مستخدمة تقنيات حديثة لتطهير البيئة من أجل توفير بيئة سليمة خالية من الملوثات مقابل هذه الخدمة تفرض رسوم على المستفيدين كرسم التطهير.

٣-الحوافز والإعفاءات الضريبية: يتضمن النظام الضريبي البيئي بالإضافة إلى الضرائب والرسوم، والحوافز والإعفاءات والتي لها الأثر البالغ في تحفيز النشاطات الاقتصادية الصديقة للبيئة لأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب أو التلاعب، لكن منح

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الحوافز والإعفاءات الضريبية يؤدى إلى حدوث استجابة تلقائية من أصحاب المشاريع ودافع لاستخدام تكنولوجيات وتقنيات حديثة صديقة للبيئة.

أهداف الضريبة البيئية: هناك أهداف كثيرة من فرض الضريبة البيئية تتمثل في:

١-إمكانية ضمان بيئة سليمة وصحية من خلال رفع الثقافة والوعي البيئي لدى أفراد المجتمع والجهات ذات العلاقة.

٢-تحفيز وتشجيع على عدم التعامل مع الملوثات أو المواد المسببة لها من خلال فرض الجباية.

٣-إن فرض الضريبة البيئية يساهم في الردع وإزالة التلوث من خلال الإجراءات العقابية التي يضمنها القانون أو الإجراءات المشددة.

٤-إيجاد مصادر مالية تمكن الدولة من إزالة النفايات، فضلا عن إمكانية تحقيق التنمية المتوازنة ذات الفوائد المشتركة.

٥-إن السبب الاقتصادي الأساسي لاستخدام هذه الضرائب ضمن السياسة البيئة هو إدخال تكاليف التلوث واستغلال البيئة فمن أسعار البضائع والخدمات من يوجه المتسببين في حماية البيئة.

٦-تطبيق مبدأ الملوث يدفع ؛حيث يهدف ذلك إلى حماية الإنسان بتوفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من مظاهر التلوث. (عبود، ٢٠١٦: ص١٠١)

مبادئ الضريبة البيئية: ارتكزت مبادئ الضريبة البيئية في العديد من دول العالم خاصة الدول المتقدمة في الآتي:

١-مبدأ المتسبب يدفع: أساس فرض الضريبة هو المبدأ العالمي، مبدأ الملوث القائم بالدفع الذي أوصت به منظمة التعاون والتنمية (OCDE) في عام ١٩٧٢، ويقتضي هذا المبدأ أن الملوث يجب أن تقتطع منه الاقتصادية السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة فسعر الضريبة يساوي تكلفة تفادي الضرر أو تكلفة إزالة الضرر وهذا المبدأ وسيلة لتحقيق غايتين علي درجة كبيرة من الأهمية الأولي الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية التي تحتويها البيئة، والثانية تحديد وتقليص نسبة التلوث.

٢-مبدأ العبء الجماعي: تتحمل السلطة العامة التكاليف البيئية للحد من الأضرار البيئية بشكل مباشر أو غير مباشر بدلا من المتسببين للتلوث في حالة عدم أمكانية تحديد المتسبب للتلوث أو في الحالات الطارئة التي يتوجب معالجتها من قبل الدولة.

٣-مبدأ الوقاية أو الحيطة: يعني هذا المبدأ بأن الإجراءات البيئية الحكومية يجب أن توجه لحماية المرتكزات البيئية وإعطائها الأولوية من أجل حماية الوجود البشري وفقا لمبدأ الوقاية خير من العلاج.

٤-مبدأ المشاركة والتعاضد: تعتبر المسؤولية جماعية ومشتركة للفعاليات الإقتصادية المعنية بتخريب البيئة والأضرار بها، من خلال المشاركة في تخطيط وتنفيذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة للوصول إلى علاقات متوازنة بين الحرية الفردية والحاجات والمصالح الاجتماعية. (السعدي، مرجع سبق ذكره، ص١٤٧)

دور الضريبية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة: تُعتبر الضريبة البيئية أداة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وفقا لأبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية عن طريق تطبيق الإجراءات البيئية استجابة للقوانين الخاصة بحماية البيئة، حيث بينت نتائج معظم الدراسات الميدانية التي ربطت العلاقة بين الضريبة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، أن معظم المؤسسات بدأت تهتم بالحد من التلوث الناتج عن أنشطتها نظراً للرقابة البيئية التي تضعها حكومات الدول التي تطبق فرض الضريبة البيئية ضمن السياسات البيئية، فقد توصلت دراسة (صالح: وديان: ٢٠١٦) والتي تناولت "فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

البيئي في المملكة العربية السعودية" إلى أن الضرائب البيئية تساهم في الحد من التلوث البيئي، أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة؛ حيث أنها ساهمت في وجود صور مختلفة من الحوافز الضريبية التي تزيد من فعالية وكفاءة مكافحة التلوث البيئي، كما توصلت دراسة (سهام، حكيمة: ٢٠١٨) إلى أن الضرائب البيئية تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث أنها تعمل على إعادة تقييم الموارد البيئية، مما قلل من استنزاف واستغلالها بشكل عقلاني، كذلك توصلت دراسة (Xinghua, Xuxia: 2019) والتي تناولت "مدى تأثير الضريبة البيئية على تحقيق التنمية المستدامة بالصين" إلى أن تطبيق الضريبة البيئية حققت ساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي.

ثالثاً: مفهوم التنمية المستدامة: ترتبط التنمية المستدامة بالإنسان الذي يعتبر الركيزة الأساسية لبناء التنمية والانطلاق بمعدلاتها وتوجه لصالحه، وذلك من خلال أنشطته المتعددة وجهوده المتواصلة والتنظيمات التي يقوم بإدارتها والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعيش في إطاره وعائد أنشطته في أبعاد هذا الواقع إيجابيا أو سلبيا. (مصطفى، ٢٠١٦: ص٧٤). وورد مفهوم التنمية المستدامة أول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ حيث عرفت التنمية المستدامة في هذا التقرير بأّنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم. (عارف، ١٩٨٧، ص٤٢)

أهمية التنمية المستدامة: تتجلى أهمية التنمية المستدامة في الآتي:

١-أنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً.

٢-أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٣-تشجع على توحيد الجهود بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية احتياجات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة.

٤-تنشط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع. (www.towardsbetterdevelopment.com)

أهداف التنمية المستدامة: بما أن التنمية المستدامة تهدف إلى المحافظة على البيئة التي يعيش فيها الإنسان وتتمحور حوله، لذا الهدف الرئيسي لها يكون من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للإنسان وهي:

١-في مجال المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافي من المياه، ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تامين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.

٢-في مجال الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من اجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الأمن الغذائي المنزلي.

٣-في مجال الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاج من خلال رعاية الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير الهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان رعاية الصحة الأولية للأغلبية الفقيرة.

٤-في مجال المأوى والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لمواد البناء ونظم المواصلات، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٥-في مجال الدخل: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي.

٦-في مجال الطاقة: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية، والمواصلات والاستعمال المنزلي، كما تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء.

٧-في مجال التعليم: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية، أما الاستدامة الاجتماعية فهي تهدف إلى ضمان الإتاحة الكافية لتعليم الجميع من اجل حياة صحية ومنتجة، أما الاستدامة البيئية فهي تهدف إلى إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية. (البهلوان، ٢٣٠١١: ص٧٦)

أبعاد التنمية المستدامة: ترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسة حددها(قاسم، ٢٠١٠: ص٧٨) في الآتي:

١-البُعد الاقتصادي: ويقتضي البعد الاقتصادي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، مع الأخذ بالحسبان التوازن البيئي على المدى البعيد، ويندرج تحت هذا البعد: إيقاف تبريد الموارد: العمل على تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدر التنوع البيولوجي، وإجراء تخفيضات متواصلة على مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية في الدول المتقدمة، وتقليص تبعية البلدان النامية: تحكم الدول المتقدمة في الأسواق العالمية، وإذ تقوم هذه الدول بتخفيض استهلاك الموارد الطبيعية سوف يحرم الدول النامية من نمو صادراتها

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وانخفاض في إيراداتها، ولذلك يجب على هذه الأخيرة تبني نمطاً تنموياً لتحقيق اكتفاء ذاتي، مما يسمح بالتعاون الإقليمي والتجارة النشطة فيما بين هذه البلدان، وكذلك المساواة في توزيع الموارد: إن الفرص غير المتساوية بين البلدان المتقدمة والنامية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية وحرية الاختيار، ولذلك يجب أن تعملا معاً لتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي.

٢-البُعد الاجتماعي: وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحاق الاجتماعي، وضرورة اختيار وأنصاف الأجيال، وان تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة يقوم على فكرة تنمية البشر وذلك من خلال المساواة في التوزيع و النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن وتعنى باتخاذ التدابير الخاصة التي تؤدي إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية، وتوفير الخدمات الاجتماعية بمعنى توفير الخدمات الأساسية من مأوى، مياه نقية، الصرف الصحي، دعم البنية التحتية والاستقرار السكاني. بشؤون حياتهم. (ليلى، ٢٠٠٧: ص٧٨)

٣-البُعد البيئي: يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم ويتم الحفاظ عليها من خلال: حماية الموارد الطبيعية: تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأرض المخصصة للأشجار، وحماية مصايد الأسماك، والأراضي الزراعية، الحفاظ على المحيط المائي: تتم صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وتحسين نوعية المياه، واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطراباً في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

٤- البُعد التكنولوجي: يمكن اعتبار التطور التكنولوجي في صالح البيئة، ومن أجل تحقيق

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

التنمية المستدامة يجب مراعاة أمور في الجانب التكنولوجي أهمها استعمال التكنولوجيات الأنظف والأكفأ في المرافق الصناعية بما يسمح بالاستخدام الأمثل لموارد الطاقة والموارد والطبيعية. (خلوطة، ٢٠٠٨: ص١٣٠)

الإجراءات المنهجية

منهج البحث: اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، لتحقيق أهداف البحث من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، والحصول على البيانات الثانوية اللازمة لتحقيق أهداف البحث، من خلال استقراء الدوريات العلمية والدراسات السابقة، كما اعتمد الباحثون على أسلوب قوائم الاستقصاء لجمع البيانات الأولية اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية، بهدف التعرف على أهمية تطبيق نظام الضريبة البيئية بهدف تقليل التلوث البيئي والمساهمة في التنمية المستدامة.

مجتمع البحث: اشتمل مجتمع الدراسة على فئتين، هما:

أ- الأكاديميين المختصين في مجال محاسبة الضرائب البيئية داخل جامعات القاهرة، وحلوان، وعين شمس.

ب- المسئولين ببعض الشركات الصناعية داخل المناطق الصناعية بمحافظة القاهرة الكبرى.

عينة البحث: تكونت عينة البحث من الآتي:

أ- عدد (٥٠) مفردة من الأساتذة الأكاديميين ورؤساء الأقسام في مجال المحاسبة بجامعات (عين شمس، القاهرة، حلوان).

ب- عدد (٧٥) من المسئولين بالشركات الصناعية.

أدوات الدراسة: تم تصميم قائمة استقصاء، وتكونت من:

استمارة البيانات الأولية وتكونت من (٤) عبارات.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

القسم الأول: لقياس أهمية تطبيق الضرائب البيئية في تقليل التلوث البيئي ويحتوى على (١٠) عبارات.

القسم الثاني: لقياس العلاقة بين أهمية تطبيق الضرائب البيئية في ودعم المشروعات البيئية ويحتوى على (١٠) عبارات.

القسم الثالث: لقياس العلاقة بين أهمية تطبيق الضرائب البيئية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة ويحتوى على (١٠) عبارات.

القسم الرابع: قياس العلاقة بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وزيادة الأعباء الضريبية على الشركات الصناعية ويحتوى على (١٠) عبارات.

أساليب المعالجة الإحصائية المطبقة: قام الباحثون بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS V. 25) لتفريغ البيانات وجدولتها وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات، ولاختبار صحة فروض البحث، وتطلب ذلك تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي كالآتي:

- اختبار الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's لاختبار ثبات متغيرات الدراسة.
- اختبار صدق الاتساق الداخلي من خلال معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد الدراسة وإجمالي الاستقصاء.
- الإحصاءات الوصفية للبيانات من خلال جدولة البيانات في صورة جداول (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والوزن النسبي المئوي) لمتغيرات الدراسة.
- العلاقات الإرتباطية بمعامل ارتباط بيرسون للتحقق من صحة فروض الدراسة.
- وللتحقق من صحة اختبارات الفروض وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، تم استخدام معامل الانحدار (B)، ومعامل الارتباط (R)، ومعامل التحديد (R^2)، وقيمة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ف (F)، وقيمة ت (t).

- تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة للتحقق من صحة فروض الدراسة.

قياس الاعتمادية (الثبات والصدق للاستبيان):

- ثبات الاستبيان: للتحقق من ثبات الاستبيان لإمكانية الاعتماد على نتائج الاستبيان استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة.

جدول (١): ثبات العبارات لأبعاد الاستبيان

أبعاد الاستبيان	عدد العبارات	قيمة ألفا
أهمية تطبيق الضرائب البيئية	٦	٠,٩٧٧
أبعاد تقليل التلوث البيئي		
الحد التلوث من البيئى	٤	٠,٩١٩
تقليل التلوث الصناعى	٣	٠,٨٥٦
تحسين الأداء البيئى الصناعى	٥	٠,٩٥٥
أبعاد التنمية المستدامة		
دعم المشروعات التنموية	٥	٠,٩٥٨
تحقيق البُعد البيئى	٥	٠,٩١٠
الحفاظ على الموارد الطبيعية	٤	٠,٩٤٨
بُعد زيادة الأعباء الضريبية	١٠	٠,٩٤١
إجمالى المقياس	٣٢	٠,٩١٧

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات جميعها قيم مرتفعة حيث تراوحت قيم معامل الثبات (٠,٩٧٧ – ٠,٩١٩ – ٠,٨٥٦–٠,٠٩٥٥–٠,٩٥٨–٠,٩١٠– ٠,٩٤٨– ٠,٩٤١) لأبعاد الاستبيان أهمية تطبيق الضرائب البيئية – الحد من التلوث البيئي – تقليل التلوث الصناعي – تحسين الأداء البيئي الصناعي – دعم المشروعات التنموية – تحقيق البُعد البيئي– الحفاظ على الموارد الطبيعية– بُعد زيادة الأعباء الضريبية، على التوالي وهي

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

قيم مرتفعة أكبر من (٠,٥)، وكانت قيمة ألفا لإجمالي المقياس (٠,٩١٧) وهي قيمة مرتفعة أكبر من (٠,٥)، وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية العبارات وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

- صدق الاتساق الداخلي للاستبيان: تم حساب معاملات ارتباط كل بعد من أبعاد الاستبيان بالدرجة الكلية، والتي نتجت عن تطبيق الاستبيان على عينة الدراسة، وقام الباحث بحساب صدق الاتساق الداخلي كالآتي.

جدول (٢): صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان

أبعاد الاستبيان		إجمالي الاستبيان
أهمية تطبيق الضرائب البيئية	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩٩٦ (**)
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١
الحد من التلوث البيئي	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩٦٦(**)
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١
تقليل التلوث الصناعي	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩٨٦(**)
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١
تحسين الأداء البيئي الصناعي	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩١٢(**)
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١
دعم المشروعات التنموية	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩٥٣(**)
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١
تحقيق البُعد البيئى	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩٧٦(**)
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١
الحفاظ على الموارد الطبيعية	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩٤٧(**)
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١
زيادة الأعباء الضريبية	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩٤١(**)
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

يتضح من الجدول السابق لصدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان أن معامل الارتباط بين أبعاد الاستبيان وإجمالي الاستبيان دالة معنوياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان وبلغت قيم معامل ارتباط بيرسون بين (٠,٩٩٦ – ٠,٩٦٦ – ٠,٩٨٦–٠,٩١٢–٠,٩٥٣–٠,٩٧٦–٠,٩٤٧) لكل من (أهمية تطبيق الضرائب البيئية – الحد من التلوث البيئي – تقليل التلوث الصناعي – تحسين الأداء البيئي الصناعي – دعم المشروعات التنموية – تحقيق البُعد البيئي– الحفاظ على الموارد الطبيعية– بُعد زيادة الأعباء الضريبية) على التوالي.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول (٣): نتائج قياس آراء عينة الدراسة في مدى أهمية تطبيق نظام الضرائب البيئية (من وجهة نظر الأساتذة الأكاديميين)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبى المئوي	الترتيب
نظام الضريبة البيئية هو نظام عالمي أثبت فاعليته في تقليل مستوى الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية في الكثير من دول العالم.	٣,٥٨	١,٢٤٧	٧١,٦	٤
لا يؤدى تطبيق نظام الضريبة البيئة إلي منع تلوث البيئة نهائياً، وإنما إلي التوصل إلي الحجم الأمثل للتلوث أو الحد المقبول والمعياري من الضرر البيئي في ظل سياسة حماية البيئة.	٣,٩٨	١,٠٢٠	٧٩,٦	٣
عدم فرض نظام الضريبة البيئية يؤدي إلى استمرار وتزايد مستويات التلوث الناجم عن أنشطة المنشآت المختلفة.	٣,٥٤	١,٣١٣	٧٠,٨	٥
يجب شمولية تطبيق نظام الضريبة البيئية على القطاعات الصناعية؛ بحيث تكون الضريبة تصاعدية وحسب حجم التلوث لكل منشأة مما يسهم في تحقيق مبدأ العدالة الضريبية.	٤,٢٤	٠,٦٥٧	٨٤,٨	٢

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبى المئوي	الترتيب
تمثل الضريبة البيئية وعاءا ماليا لتمويل المشروعات التي تُستخدم لأغراض وبرامج تحسين وحماية البيئة من التلوث.	٤,٣٤	٠,٧٧٢	٨٦,٨	١
نظام الضريبة البيئية هو تجسيد لمبدأ الملوث يدفع نتيجة ما قام من أنشطة من شأنها تلويث البيئة لتقليل نسب التلوث.	٤,٢٤	٠,٤٧٦	٨٤,٨	٢
إجمالي بُعد أهمية تطبيق الضرائب البيئية	٣,٩٨	٠,٧٩١	٧٩,٦	–

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام لبعد أهمية تطبيق الضرائب البيئية (٣,٩٨) بوزن نسبي (٧٩,٦%)، وتراوحت متوسطات العبارات بين (٣,٥٤–٤,٣٤) بوزن نسبي (٧٠,٨%–٨٦,٨%)، وتُشير تلك النسب إلى موافقة على عبارات بعد أهمية تطبيق الضرائب البيئية وإجمالي البُعد كما هو موضح بالجدول السابق.

جدول (٤): نتائج قياس آراء عينة الدراسة في مدى العلاقة بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وتقليل التلوث البيئى (من وجهة نظر الأساتذة الأكاديميين)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبى المئوي	الترتيب
يؤدى تطبيق نظام الضريبة البيئية إلى المساهمة في تحسين مدخلات العمليات الإنتاجية في القطاع الصناعي بشكل آمن بيئياً.	٤,٣	٠,٧٣٥	٨٦,٠	١
يؤدى تطبيق نظام الضريبة البيئية إلى المساهمة في الحد من الانبعاثات البيئية الملوثة الناتجة عن الأنشطة الصناعية.	٤,٠٤	٠,٩٦٨	٨٠,٨	٢
يؤدى تطبيق نظام الضريبة البيئية إلى المساهمة في خفض الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة الصناعية إلى أدنى حد ممكن.	٣,٣٦	١,١٧٤	٦٧,٢	٤
يؤدى تطبيق نظام الضريبة البيئية إلى تبنى القطاعات الصناعية الملوثة للبيئة لأساليب تكنولوجية إنتاجية حديثة صديقة للبيئة لتقليل التلوث الصناعي.	٣,٩٤	١,١٣٢	٧٨,٨	٣
إجمالي بُعد تقليل التلوث البيئي	٣,٩١	٠,٩٦٦	٧٨,٢	–

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام لبعد تقليل التلوث البيئي (٣,٩١) بوزن نسبي (٧٨,٢%)، وتراوحت متوسطات العبارات بين (٣,٣٦–٤,٣) بوزن نسبي (٦٧,٢%–٨٦,٠%)، وتُشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة لعبارات تقليل التلوث البيئي وإجمالي البُعد كما هو موضح بالجدول السابق.

جدول (٥): نتائج قياس آراء عينة الدراسة في مدى العلاقة بين تطبيق نظام الضريبة البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة (من وجهة نظر الأساتذة الأكاديميين)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبى المئوى	الترتيب
يُمكن تطبيق نظام الضريبة البيئية الدولة في الإنفاق على إنشاء مشروعات لإعادة تدوير المخلفات الصلبة الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية للقطاعات الصناعية المختلفة.	٤,٢٢	٠,٨٤٠	٨٤,٤	٢
يُمكن تطبيق نظام الضريبة البيئية الدولة من دعم إدارة المنظومة المتكاملة للمخلفات الصلبة للحد من التلوث البيئي الناتج عن محلفات القطاعات الصناعية.	٤,٢٤	٠,٦٢٥	٨٤,٨	١
تُمكن الضريبة البيئية الدولة من دعم مشروعات التحول من استخدامات الطاقة التقليدية الملوثة للبيئة إلى الطاقة النظيفة والمتجددة غير الملوثة للبيئة داخل القطاعات الصناعية.	٣,٨٤	١,٠١٧	٧٦,٨	٥
يُمكن تطبيق نظام الضريبة البيئية الدولة من المساهمة في زيادة إنشاء محطات الصرف الصناعي للقطاعات الصناعية للحد من تلوث الماء.	٤,١٨	٠,٩٦٢	٨٣,٦	٤
يُمكن تطبيق نظام الضريبة البيئية الدولة من دعم المشروعات المختلفة للمساهمة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.	٤,٢	٠,٦٣٩	٨٤,٠	٣
إجمالي بُعد التنمية المستدامة	٤,١٤	٠,٧٧٠	٨٢,٧	–

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام لبعد التنمية المستدامة (٤,١٤) بوزن نسبي (٨٢,٧%)، وتراوحت متوسطات العبارات بين (٣,٨٣-٤,٢٤) بوزن نسبي (٧٦,٨%-٨٤,٨%)، وتُشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة لعبارات دعم المشروعات التنموية وإجمالي البُعد كما هو موضح بالجدول السابق.

جدول (٦): نتائج قياس آراء عينة الدراسة المسئولين في الشركات الصناعية في مدى العلاقة بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وزيادة الأعباء الضريبية (من وجهة نظر المسئولين بالشركات الصناعية)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبى المئوي	الترتيب
يؤدى تطبيق نظام الضريبة البيئية في زيادة الأعباء الضريبية التي تتحملها الشركات الصناعية.	٤,١٤	٠,٨٣٣	٨٢,٨	٣
يؤدى تطبيق نظام الضريبة البيئية إلى تحمل الشركات الصناعية لمصاريف إضافية للحد من التلوث الصناعى.	٤,٢٨	٠,٧٣٠	٨٥,٦	٢
يؤدى تطبيق نظام الضريبة البيئية إلى زيادة المصروفات البيئية للوصول إلى الحد المسوح به من التلوث البيئي في الصناعة.	٤,٣	٠,٤٦٣	٨٦,٠	١
يؤدى تطبيق نظام الضريبة البيئية إلى زيادة الأعباء المالية على الشركات الصناعية الصغيرة وتحملها الأضرار البيئية للشركات المتعددة والعملاقة.	٤,٠٢	١,٠٠٠	٨٠,٤	٥
يؤدى تطبيق نظام الضريبة البيئية إلى زيادة الأعباء المالية إلى عدم المساواة في نسب التلوث الصناعي المستخرجة بين الشركات الملوثة للبيئة والشركات غير الملوثة للبيئة	٤,١٢	١,٠٠٣	٨٢,٤	٤
زيادة الأعباء الضريبية	٤,١٧	١,٣٣٨	٨٣,٤	–

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام لبعد زيادة الأعباء الضريبية (٤,١٧) بوزن نسبي (٨٣,٤%)، وتراوحت متوسطات العبارات بين (٤,١٤–٤,٢٨)، وتُشير تلك النسب إلى موافقة العينة على عبارات بعد زيادة الأعباء الضريبية وعلى إجمالي البُعد من قبل عينة الدراسة كما هو موضح بالجدول السابق.

اختبار صحة فروض البحث

تم اختبار صحة الفروض التي تم طرحها للتحقق من صحتها عن طريق استخدام معامل الارتباط ومعامل الانحدار، ومعامل التحديد، وقيمة "ف"، وقيمة "ت"، ومستوى المعنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك كما يلي:

اختبار صحة الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين نظام الضريبة البيئية وتقليل التلوث البيئي (الحد من التلوث البيئي – تقليل التلوث الصناعي – تحسين الأداء البيئي الصناعي).

جدول (٧): العلاقة الارتباطية بين نظام الضريبة البيئية وتقليل التلوث البيئي

المتغيرات		تقليل التلوث البيئي
الحد من التلوث البيئي	معامل ارتباط	**٠,٩٨١
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١
تقليل التلوث الصناعي	معامل ارتباط	**٠,٩٧٢
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١
تحسين الأداء البيئي الصناعي	معامل ارتباط	**٠,٩٨٨
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق ما يلي: وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائيا بين الضريبة البيئية وتقليل التلوث البيئي بأبعاده (الحد من التلوث البيئي – تقليل التلوث الصناعي – تحسين الأداء البيئي المستدام) عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (٨): اختبار الانحدار البسيط للتعرف على مدى تأثير تطبيق نظام الضريبة البيئية على الحد من التلوث البيئي

المتغيرات	معامل الانحدار(B)	معامل الارتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة ف (F)	قيمة ت (t)	مستوى المعنوية
الحد من التلوث البيئي	٠,٩٠٢	٠,٩٩٠	٠,٩٨٠	٢٣٩٧,٠١	٤٨,٩٥٩	٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يتبين من تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة معامل الارتباط (R) بين تطبيق نظام الضريبة البيئية والحد من التلوث البيئي بلغت (٠,٩٥٢) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (٠,٠٠١)، ومن خلال نتائج معامل التحديد (R^2) للانحدار نجد أن هناك تأثير معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لتطبيق نظام الضريبة البيئية على الحد من التلوث البيئي بنسبة (٩٠,٦%)، كما بلغت قيمة معنوية نموذج الانحدار (١٠٤٣,٤٧) عند مستوى معنوية (٠,٠٠١) وذلك بالاعتماد على قيمة (ف) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.
- يتبين من خلال نموذج اختبار معنوية معامل الانحدار (B) أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية والحد من التلوث البيئي وبالاعتماد على قيمة (ت) والتي بلغت (٣٢,٣٠٣) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) يظهر معنوية معامل الانحدار، مما يؤكد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية والحد من التلوث البيئي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (٩): اختبار الانحدار البسيط للتعرف على مدى علاقة تأثير تطبيق نظام الضريبة البيئية على تقليل التلوث الصناعي

المتغيرات	معامل الانحدار(B)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة ف (F)	قيمة ت (t)	مستوى المعنوية
تقليل التلوث الصناعي	٠,٨٣٦	٠,٩٧٢	٠,٩٤٤	٨١٢,٤٧	٢٨,٥٠٤	٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يتبين من تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة معامل الارتباط (R) بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وتقليل التلوث الصناعي بلغت (٠,٩٧٢) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (٠,٠٠١)، ومن خلال نتائج معامل التحديد (R^2) للانحدار نجد أن هناك تأثير معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وتقليل التلوث الصناعي بنسبة (٩٤,٤%) كما بلغت قيمة معنوية نموذج الانحدار (٨١٢,٤٧) عند مستوى معنوية (٠,٠٠١) وذلك بالاعتماد على قيمة (ف) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.
- يتبين من خلال نموذج اختبار معنوية معامل الانحدار (B) أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وتقليل التلوث الصناعي، وبالاعتماد على قيمة (ت) والتي بلغت (٢٨,٥٠٤) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) يظهر معنوية معامل الانحدار (B)، مما يؤكد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية و تقليل التلوث الصناعي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (١٠): اختبار الانحدار البسيط لتأثير تطبيق نظام الضريبة البيئية على تحسين الأداء البيئي الصناعي

المتغيرات	معامل الانحدار(B)	معامل الإرتباط (R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة ف (F)	قيمة ت (t)	مستوى المعنوية
تحسين الأداء البيئى الصناعي	١,٠٤٦	٠,٩٨٨	٠,٩٧٧	٢٠١٨,٠٨	٤٤,٩٢٣	٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يتبين من تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة معامل الارتباط (R) بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وتحسين الأداء البيئي الصناعي بلغ (٠,٩٨٨) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (٠,٠٠١)، ومن خلال نتائج معامل التحديد (R^2) للانحدار نجد أن هناك تأثير معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لتأثير تطبيق نظام الضريبة البيئية على تحسين الأداء البيئي الصناعي بنسبة (٩٧,٧%)، كما بلغت قيمة معنوية نموذج الانحدار (٢٠١٨,٠٨) عند مستوى معنوية (٠,٠٠١) وذلك بالاعتماد على قيمة (ف) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.
- تبين من خلال النموذج اختبار معنوية معامل الانحدار (B) وجود علاقة بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وتحسين الأداء البيئي الصناعي، وبالاعتماد على قيمة (ت) والتي بلغت (٤٤,٩٢٣) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) يظهر معنوية معامل الانحدار (B)، مما يؤكد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وتحسين الأداء البيئي الصناعي.

من العرض السابق نقبل صحة الفرض الأول القائل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين نظام الضريبة البيئية وتقليل التلوث البيئي (الحد من التلوث البيئي – تقليل التلوث الصناعي – تحسين الأداء البيئي الصناعي).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

اختبار صحة الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة (دعم المشروعات التنموية – تحقيق البُعد البيئي – الحفاظ على الموارد الطبيعية).

جدول (١١): العلاقة الارتباطية بين تطبيق نظام الضريبة البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة

المتغيرات		المساهمة في التنمية المستدامة
دعم المشروعات التنموية	معامل ارتباط	**٠,٩٧٨
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١
تحقيق البُعد البيئي	معامل ارتباط	**٠,٩٧٩
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١
الحفاظ على الموارد الطبيعية	معامل ارتباط	**٠,٩٨٦
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق ما يلي: وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) كما بالجدول أعلاه.

جدول (١٢): اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على علاقة تأثير تطبيق الضريبة البيئية على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة"

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار(B)	قيمة ت (t)	مستوى المعنوية	معامل الارتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة ف (F)	مستوى المعنوية
الثابت	٠,٣٠٠٠	٢,٠٧٦	٠,٠٤	٠,٩٩٢	٠,٩٨٥	٩٨٨,٢٧	٠,٠٠١
دعم المشروعات التنموية	٠,٣٠٧	٣,٩١٩	٠,٠٠١				
تحقيق البُعد البيئى	٠,٢٦٧	٢,٩٥٨	٠,٠٠٥				
الحفاظ على الموارد الطبيعية	٠,٣٦٦	٥,٢	٠,٠٠١				

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يتبين من نتائج تحليل الانحدار المتعدد لدراسة تأثير تطبيق نظام الضريبة البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة بأبعادها (دعم المشروعات التنموية، تحقيق البُعد البيئي، الحفاظ على الموارد الطبيعية) أن قيمة معامل الارتباط (R) للنموذج بلغت (٠,٩٩٢) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، لذا توجد علاقة ارتباط بين تطبيق نظام الضريبة البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة.
- يتبين من خلال نتائج معامل التحديد (R^2) للانحدار المتعدد في الجدول السابق أن هناك تأثير لتطبيق نظام الضريبة البيئية على المساهمة في التنمية المستدامة بأبعادها (دعم المشروعات التنموية، تحقيق البُعد البيئي، الحفاظ على الموارد الطبيعية) بنسبة (٩٨,٥%) وباختبار معنوية نموذج الانحدار بالاعتماد على قيمة (ف) التي بلغت (٩٨٨,٢٧) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) وهو ما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.
- يتبين من خلال نتائج اختبار (t) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين تطبيق الضريبة البيئية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (دعم المشروعات التنموية، تحقيق البُعد البيئي، الحفاظ على الموارد الطبيعية).

جدول (١٣): اختبار الانحدار البسيط لتأثير تطبيق نظام الضريبة البيئية على دعم المشروعات التنموية

المتغيرات	معامل الانحدار(B)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة ف (F)	قيمة ت (t)	مستوى المعنوية
دعم المشروعات التنموية	١,٠٠٤	٠,٩٧٨	٠,٩٥٧	١٠,٦٠,٧٠	٣٢,٥٦	٠,٠٠١

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يتبين من تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة معامل الارتباط (R) بين تطبيق نظام الضريبة البيئية ودعم المشروعات التنموية بلغ (٠,٩٧٨) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (٠,٠٠١)، ومن خلال نتائج معامل التحديد (R^2) للانحدار نجد أن هناك تأثير معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لتطبيق نظام الضريبة البيئية على دعم المشروعات التنموية بنسبة (٩٥,٧%)، وباختبار معنوية نموذج الانحدار بالاعتماد على قيمة (ف) التي بلغت (١٠٦٠,٧٠) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.
- يتبين من خلال نموذج اختبار معنوية معامل الانحدار (B) أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية ودعم المشروعات التنموية، وبالاعتماد على قيمة (ت) والتي بلغت (٣٢,٥٦) بمستوى معنوية (٠,٠٠١)، يظهر معنوية معامل الانحدار.

جدول (١٤): اختبار الانحدار البسيط للتعرف على تأثير تطبيق نظام الضريبة البيئية على تحقيق البُعد البيئي

المتغيرات	معامل الانحدار(B)	معامل الارتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة ف (F)	قيمة ت (t)	مستوى المعنوية
تحقيق البُعد البيئي	٠,٧٧٨	٠,٩٨٦	٠,٩٧٣	١٧٠٦,٨٢	٤١,٣١٤	٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يتبين من تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة معامل الارتباط (R) بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وتحقيق البُعد البيئي بلغ (٠,٩٨٦) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (٠,٠٠١)، ومن خلال نتائج معامل

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

التحديد (R^2) للانحدار نجد أن هناك تأثير معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠٥) للضريبة الضريبة البيئية على تحقيق البُعد البيئي بنسبة (٩٧,٣%)، وباختبار معنوية نموذج الانحدار بالاعتماد على قيمة (ف) التي بلغت (١٧٠٦,٨٢) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.

- يتبين من خلال نموذج اختبار معنوية معامل الانحدار (B) أن هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وتحقيق البُعد البيئي ، وبالاعتماد على قيمة (ت) والتي بلغت (٤١,٣١٤) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) يظهر معنوية معامل الانحدار (B).

جدول (١٥): اختبار الانحدار البسيط للتعرف على تأثير تطبيق نظام الضريبة البيئية على الحفاظ على الموارد الطبيعية

المتغيرات	معامل الانحدار(B)	معامل الارتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة ف (F)	قيمة ت (t)	مستوى المعنوية
الحفاظ على الموارد الطبيعية	١,٠٨٨	٠,٩٧٨	٠,٩٥٦	١٠٣٣,١٩	٣٢,١٤	٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يتبين من تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة معامل الارتباط (R) بين تطبيق نظام الضريبة البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية بلغ (٠,٩٧٨) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (٠,٠٠١)، ومن خلال نتائج معامل التحديد (R^2) للانحدار نجد أن هناك تأثير معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لتطبيق نظام الضريبة البيئية على الحفاظ على الموارد الطبيعية بنسبة (٩٥,٦%)، وباختبار معنوية نموذج الانحدار بالاعتماد على قيمة (ف) التي بلغت (١٠٣٣,١٩) بمستوى معنوية (٠,٠٠١)، مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

- تبين من خلال نموذج اختبار معنوية معامل الانحدار (B) أن هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وبالاعتماد على قيمة (ت) والتي بلغت (٣٢,١٤) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) يظهر معنوية معامل الانحدار (B).

من العرض السابق نقبل صحة الفرض الثاني القائل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة بأبعادها (دعم المشروعات التنموية – تحقيق البُعد البيئي – الحفاظ على الموارد الطبيعية).

اختبار صحة الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وزيادة الأعباء الضريبية على الشركات الصناعية.

جدول (١٦): اختبار الانحدار البسيط تطبيق نظام الضريبة البيئية للتعرف على تأثير تطبيق نظام الضريبة البيئية على زيادة الأعباء الضريبية على الشركات الصناعية

المتغيرات	معامل الانحدار (B)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة ف (F)	قيمة ت (t)	مستوى المعنوية
زيادة الأعباء الضريبية	٠,٨٣٦	٠,٩٧٢	٠,٩٤٤	٨١٢,٤٧	٢٨,٥٠٤	٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- تبين أن قيمة معامل الارتباط (R) بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وزيادة الأعباء الضريبية بلغ (٠,٩٧٢) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (٠,٠٠١)، ومن خلال نتائج معامل التحديد (R^2) للانحدار نجد أن هناك تأثير معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لتطبيق نظام الضريبة البيئية على زيادة الأعباء الضريبية بنسبة (٩٤,٤%)، وباختبار معنوية نموذج الانحدار بالاعتماد

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

على قيمة (ف) التي بلغت (٨١٢,٤٧) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.

- تبين من خلال نموذج اختبار معنوية معامل الانحدار (B) وجود علاقة بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وزيادة الأعباء الضريبية، وبالاعتماد على قيمة (ت) والتي بلغت (٢٨,٥٠٤) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) يظهر معنوية معامل الانحدار (B).

من العرض السابق نقبل صحة الفرض الثالث القائل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وزيادة الأعباء الضريبية على الشركات الصناعية.

النتائج

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها الآتي:

- تبين أن المتوسط العام لموافقة عينة الدراسة على بُعد أهمية تطبيق الضرائب البيئية بلغ (٣,٩٨) بوزن نسبي (٧٩,٦%).
- تبين أن المتوسط العام لموافقة عينة الدراسة على بُعد تقليل التلوث البيئي بلغ (٣,٩١) بوزن نسبي (٧٨,٢%).
- تبين أن المتوسط العام لموافقة عينة الدراسة على بُعد التنمية المستدامة بلغ (٤,١٤) بوزن نسبي (٨٢,٧%).
- تبين أن المتوسط العام لبعد زيادة الأعباء الضريبية (٤,١٧) بوزن نسبي (٨٣,٤%).
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائيا بين الضريبة البيئية وتقليل التلوث البيئي بأبعاده (الحد من التلوث البيئي – تقليل التلوث الصناعي – تحسين الأداء البيئي الصناعي)، بنسبة (٩٨,٧%)، عند مستوى معنوية (٠,٠٠١).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تطبيق الضريبة البيئية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (دعم المشروعات التنموية – تحقيق البُعد البيئي – الحفاظ على الموارد الطبيعية) بنسبة (٠,٩٧٨) عند مستوى معنوية (٠,٠٠١).
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين تطبيق نظام الضريبة البيئية وزيادة الأعباء الضريبية على الشركات الصناعية بنسبة (٠,٩٧٢) عند مستوى معنوية (٠,٠٠١).

الإطار المقترح لنظام الضريبة البيئية بهدف تقليل التلوث البيئي والمساهمة في التنمية المستدامة:

الهدف من الإطار المقترح: بناءً على ما توصلت إليه الدراسة الميدانية من نتائج، وما تم عرضه من دراسات سابقة تمت في بعض الدول العربية والأجنبية، فإنه يمكن وضع تصور لإطار مقترح لتطبيق الضريبة البيئية، وخاصةً أن الكثير من دول العالم اتخذت تلك الخطوة واستطاعت أن تحقق بعض أهداف الضريبة البيئية، والتي تقوم فلسفتها على أساس مبدأ "الملوث يدفع"، والذي يُعد من أهم المبادئ في اقتصاديات البيئة، وبمقتضاه يتحمل المتسبب في التلوث بتكاليف التلوث.

ويهدف الإطار المقترح لتطبيق الضريبة البيئية من تقليل نسب التلوث البيئي للقطاع الصناعي، والوصول لأفضل الحلول الممكنة لخفض الأضرار البيئية والتحول إلى الإنتاج الأنظف للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل أهم الأهداف في الآتي:

١- تجسيد ثقافة حماية البيئة لدي الشركات الصناعية، من خلال تبني إستراتيجية واضحة حول أدائها البيئي.
٢- الاستفادة من تجارب بعض الدول في تطبيق الضريبة البيئية للحد من التلوث البيئي.
٣- حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي.
٤- المساهمة في تحقيق البُعد البيئي أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٥- المساهمة في الجهود التنموية للدولة في تحقيق إستراتيجية ٢٠٣٠.
٦- الحد من ملوثات الطاقة التقليدية والتحول للإنتاج الأخضر النظيف.
٧- الحد من أضرار التلوث الصناعي.
٨- توفير تكاليف الإنفاق على أضرار التلوث البيئي.
٩- تحسين الأداء المستدام للمنشآت الصناعية.
١٠- الحد من الهدر في الموارد ومدخلات الإنتاج.
١١- الحفاظ على الصحة العامة.
١٢- خفض الميزانية المخصصة للإنفاق على حماية البيئة.

خطوات الإطار المقترح: يتكون الإطار المقترح لنظام الضريبة البيئية بهدف تقليل التلوث البيئي والمساهمة في التنمية المستدامة، من بعض الخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: التمهيد المجتمعي لتطبيق الضريبة:
  - رفع الوعي نحو تعريف من هو الملوث للبيئة والآثار المترتبة على المجتمع نتيجة التلوث البيئي وجهود تحقيق التنمية المستدامة.
  - إجراء حوار مجتمعي قبل التطبيق.
  - إجراء حوار مع الخبراء حول مدى فاعلية الضريبة في تقليل التلوث البيئي.
  - التنسيق بين وزارة البيئة ومصلحة الضرائب حول آلية التنفيذ.
  - وجود رغبة سياسية قوية لتعزيز أدوات علاجية للتصدي لمشكلة التلوث البيئي.
- الخطوة الثانية: إقرار تشريع قانون للموافقة على تطبيق للضريبة البيئية، على أن يتم مراعاة الآتي:
  - تعريف من هو الملوث للبيئة.
  - تحديد القواعد المقررة لفرض الضريبة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- تحديد الشروط والأحكام اللازمة لتطبيق وفرض الضريبة.
- تحديد الأنشطة الملوثة للبيئة المطالبة بدفع الضريبة البيئية.
- تحديد العقوبات المحددة بالقانون.
- تحديد سياسة الحوافز والإعفاءات الضريبية.
- الرقابة الفعالة في عدم تحميل المستهلك لقيمة الضريبة.

أهم بنود اللائحة التنفيذية للضريبة البيئية:

- أن تتضمن اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة البيئية تحديداً واضحاً لكافة أنواع الملوثات الصناعية (هواء– ماء– تربة– ضوضاء) والنسب المسوح بها والمعايير المناسبة لقياس كل منها.
- أن يتم فرض الضريبة البيئية بشكل تصاعدي يمكن تخفيضها، إذا ما التزمت المنشأة بالنسب بالمسموح بها لقياس التلوث لتحفيز المنشآت على استخدام المعدات الإنتاجية صديقة البيئة.
- أن يتم تحصيل الضريبة شهريا حتى يتم إعطاء فرصة للمنشآت الملوثة لتعديل وتوفيق أوضاعها البيئية وتقليل نسب التلوث البيئي.
- أن يتضمن القانون بعض الإعفاءات الضريبية للمنشآت التي تستورد الآلات والمعدات صديقة البيئة كمنح وإعفاءات ضريبية تشجع باقي المنشآت على تقليل التلوث البيئي الناتج عن الأنشطة الصناعية.
- أن تكون الضريبة البيئية ضمن الضرائب غير المباشرة لأنها مؤقتة وغير مستمرة، ولا يتم تحميلها على المنشآت غير الملوثة للبيئة والتي تستخدم وحدات لمعالجة التلوث، والوصول للحد المسموح به والتخلص الآمن من النفايات.

- الخطوة الثالثة: الإجراءات التنفيذية لتطبيق الضريبة البيئية، وفيها يتم:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- التنسيق بين وزارة البيئية ومصلحة الضرائب.
- أن تتولى وزارة البيئة والإدارات البيئية بالأحياء الرقابة المستمرة على المنشآت للتأكد من مدى التزامها بالحفاظ على البيئة.
- أن يتم قياس نسب التلوث لكل منشأة بشكل دوري (كل شهر) عن طريق وزارة البيئية.
- قيام وزارة البيئة باستخراج شهادة معتمدة بنسب التلوث لكل منشأة.
- تقوم المنشأة بتقديم تلك الشهادة لمصلحة الضرائب لتحديد الضريبة المستحقة أو الإعفاء المستحق.
- تقوم مصلحة الضرائب بتحديد نسب الضريبة المستحقة وفقا لجدول بأنواع الملوثات ونسبها.

• الخطوة الرابعة: تجنب من الصعوبة التي تواجه تطبيق الضريبة:

- تسجيل كافة الأنشطة الصناعية بسجلات خاصة بمصلحة الضرائب
- إلزام كافة المنشآت الصناعية بقياس ورصد التلوث البيئي.
- المرور الدوري على المنشآت الصناعية المسجلة بمصلحة الضرائب والمستحقة لدفع الضريبة البيئية لقياس ورصد الملوثات الناتجة عن الأنشطة الصناعية.
- أن يتم تحديد وعاء الضريبة البيئية وفقا لكمية الإنتاج لكل منشأة، بالإضافة لكمية التلوث الناتجة عن الطاقة المستخدمة عن طريق وحدات القياس.
- لصعوبة تقدير الأثر البيئي يتم إلزام المنشآت الصناعية بقياس نسب التلوث شهريا عن طريق وزارة البيئة وهى الجهة المنوط بها إجراء القياس.
- الغلق الفوري للمنشآت الملوثة للبيئة.

مميزات تطبيق الضريبة البيئية للدولة:

١- تعظيم إيرادات الدولة والمساهمة في تحقيق البُعد الاقتصادي لمواجهة التلوث أو الحد منه.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٢- الإنفاق على إنشاء مشروعات لإعادة تدوير المخلفات الصلبة الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية للقطاعات الصناعية المختلفة.
٣- تقليل حجم التكاليف المخصصة بالموازنة العامة للدولة لمكافحة ظاهرة التلوث البيئي والإنفاق على التدهور البيئي لتحقيق البُعد البيئي.
٤- دعم مشروعات التحول من استخدامات الطاقة التقليدية الملوثة للبيئة إلى الطاقة النظيفة والمتجددة غير الملوثة للبيئة داخل القطاعات الصناعية.
٥- دعم المشروعات المختلفة للمساهمة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
٦- التقليل من الأضرار البيئية التلوث وخفض مستويات التلوث البيئي.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التالية:

- ضرورة تنظيم تشريع ضريبي بيئي يضمن فرض ضريبة بيئية على المصانع والشركات الصناعية الملوثة للبيئة والتي لا تلتزم بالمعايير والاشتراطات البيئية.
- إلزام المصانع والشركات الصناعية بالالتزام بالقواعد الأساسية للمحافظة على البيئة، وفي مقدمتها إنشاء وحدات معالجة النفايات الصناعية.
- يجب زيادة الاهتمام بالوعي البيئي ودعم الشركات الصناعية في مجال حماية البيئية وإعادة تدوير المخلفات الصناعية، لتحقيق حماية الموارد الاقتصادية من أجل التنمية المستدامة.
- تهيئة الرأي العام لتقبل الضريبة وتوضيح آثارها الإيجابية، واختيار التوقيت المناسب لإقرار فرضها.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

المراجع

أحمد فؤاد مندور وآخرون: استخدام الضريبة البيئية في الحد من الملوثات الناتجة عن عوادم السيارات في مصر – دراسة ميدانية. مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر، المجلد (٤٢)، الجزء الثالث، يونيو، ٢٠١٨.

بتول حسن: الضرائب الخضراء وتأثيرها على الاقتصاد العراقي. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإداري كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، العراق، العدد (١٩)، ٢٠١٥.

جمال الدين أحمد حواش، عزة أحمد عبد الله (٢٠٠٨): التلوث البيئي في جمهورية مصر العربية وأثره على الاقتصاد القومي. بحث مقدم إلى وحدة بحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

جودي ليلى (٢٠٠٧): الاستقرار البيئي في ظل قيود تمويل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم التيسير، جامعة محمد خضير – بسكرة، الجزائر.

ربيعة عطا الله السعدي: الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة كربلاء، المجلد (٧)، العدد (٢٠)، العراق، ٢٠١٢.

ريمة خلوطه: مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي التنمية والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر، ٧– ٨ أبريل، ٢٠٠٨.

زنات السعيد (٢٠٢٠): دور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

سالم محمد عبود: دور الضرائب الخضراء في الحد من التلوث البيئي، بحث استطلاعي مقدم إلى الهيئة العامة للضرائب، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد (٨)، العدد (١)، ٢٠١٦.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

سهام كردودي، حكيمة بوسلمة: دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة اتجاه لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في ولاية بسكرة. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد (٢٤)، ديسمبر، ٢٠١٨.

الطاهر، عادل البهلول حمدان: الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (١)، المجلد (٢٧)، ٢٠١١.

عبد السلام محمد مصطفى (٢٠١٦): استخدام بطاقة الأداء المتوازن في التخطيط الاستراتيجي للبرامج البيئية لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة ميدانية على الإذاعة المصرية. رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية، جامعة عين شمس.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: "مستقبلنا المشترك"، ترجمة: محمد كامل عارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٤٢، نوفمبر، الكويت، ١٩٨٧.

مصطفى قاسم (٢٠١٠): الإدارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر.

مؤمن بني مصطفى: التلوث الصناعي وأثره على البيئة، مجلة هندسة المياه والبيئة، السعودية، ٢٠٢٠.

مي حسن طوبار: دور النظام الضريبي البيئي في الحد من تكاليف التلوث – مدخل مقترح. مجلة الدراسات وبحوث المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٩.

نزية عبد المقصود مبروك (٢٠١١): الضرائب الخضراء والرخص القابلة التداول كأدوات لمكافحة التلوث. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

نعيم محمد الأنصاري (٢٠٠٩): التلوث البيئي مخاطر عصرية واستجابة علمية، دار دجلة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.

وزارة البيئة: تقرير رصد نوعية الهواء: برنامج المعلومات والرصد البيئي، قطاع نوعية البيئة، ٢٠١٨.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

Alex Moyem and Frank Wätzold (2018): The emergence of environmental taxes in Ghana - A public choice analysis. Journal Environmental Economic Management, vol.(13), pp.1136-152.

Anikó Danyi and Andrea Gaspar (2019): The Significance Of Environmental Taxes used for Mitigating The Economic, Finance and Management ally Harmful Impacts of Road Transportation. Journal Economic, Finance and Management, vol.(2), pp. 2322-2560.

De Master 2 Recherche Economie du Développement Durable de l'Environnement et de l'Energie ; PARIS ; Septembre , P2.

Emilian Koller (2004): Traitement des pollutions industrielles ,(eau , air,dechets , sols), Paris, 2004 , p.2

Emmanuel Combet (2007): Evaluation des effects distributives de politiques publiques dans un cadre d'équilibre général calculable; émoire

Salina Silajdic, El din Mehic (2017): The Impact of environmental taxes on competitive performance of pollution intensive industries among transition economic: evidence from panel analysis, Journal Financial Environment and Business Development, vol.(5), pp. 1155-16.

Sonja, A., Jozef (2000): The Effect of Marine Safety and Pollution Convention during international Armed Conflict, https://www.webharvest.gov

www.towardsbetterdevelopment.com

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

Xinghua fan, xuxia li (2019): Impact Of Environmental Tax on Green Development: A nonlinear Dynamical system analysis, Journal Plos. org,14 vol (9),pp. 1200-1264.

PROPOSED FRAMEWORK FOR THE ENVIRONMENTAL TAX SYSTEM TO REDUCE ENVIRONMENTAL POLLUTION AND CONTRIBUTE TO SUSTAINABLE DEVELOPMENT APPLIED STUDY ON THE INDUSTRIAL SECTOR

Mohammad Y. Diab[(1)]; Mohammad A. Khalifa[(2)]; Tamer A. Rady[(2)] and Aisha M. Abo Laban[(3)]

1) Post graduate student at Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) General Authority of Industrial Development

ABSTRACT

The aim of the research is to identify the importance of applying the environmental tax system in reducing environmental pollution resulting from industrial activities and contributing to achieving sustainable development, as well as identifying the environmental and economic benefits achieved from the application of the environmental tax system to society, and developing a proposed framework for implementing the environmental tax system in order to reduce environmental pollution And to contribute to achieving sustainable

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

development, and to achieve the objectives of the research, a questionnaire was designed and distributed to a sample number of (50) individual professors and academics specialized in the field of environmental tax accounting at the universities (Ain Shams, Cairo, Helwan). The researchers used the descriptive analytical approach to complete the study, and the appropriate statistical tests to test the validity of the hypotheses and answer the questions of the study.

The results of the study concluded that there is a statistically significant correlation between the environmental tax and the reduction of environmental pollution in its dimensions (reducing environmental pollution, achieving economic benefits, achieving the environmental dimension of society), with a ratio of (98.7). %), at the level of significance (0.05), as well as the existence of a statistically significant correlation between the application of the environmental tax and the contribution to achieving Sustainable development in its dimensions (supporting development projects, preserving natural resources, improving sustainable environmental performance) at a rate of (32.56) at a significant level of (0.001).

In light of the results of the study, it concluded several recommendations, the most important of which are: An environmental tax on factories and industrial companies that pollute the environment and that do not comply with environmental standards and requirements.
Keywords: environmental tax, environmental pollution, sustainable development, industrial companies.